متخصصون: الصناعات الإنشائية تعاني ضعف الدعم الحكومي والإغراق السلعي

بغداد/ علي الكاتب

يرى عدد من المتخصصين في الشأن الاقتصادي ان قطاع الصناعات الوطنية تكبد خسائر كثيرة بسبب سياسة الاغراق السلعي والاستيراد العشوائي للسلع والبضائع الى الأسواق المحلية.

ويعد قطاع الصناعات الإنشائية الاكثر تضررا بسبب عدم امكانيته على المنافسة في ظل وجود منتجات مستوردة مماثلة لـه في الشكل ومخالفة في الجودة والمواصفات القياسية.

ويقول الدكتور سند الهاشمي مدير مؤسسة التعاون الاقتصادي والإنمائي العراقية ان الصناعات الإنشائية المحلية تعد الاكثر تضررا بسبب عدم إمكانية منتجاتها من المنافسة في السوق المحلية وإيجاد منافذ بديلة للبيع وتصدير المنتج كما هو الحال في الصناعات الأخرى كالغذائية والكهربائية وغيرها، اذ ان الصناعات الإنشائية لا تعد مصدرا لحاجة استهلاكية بل هي مواد تستخدم في البناء فقط ومن هنا فهي لا تستخدم في أغراض أخرى، الامر الذي يجعلها معرضة للكساد بصورة اكبر من غيرها من الصناعات الأخرى في حال منافسة المستورد لها برغم ان الأخير لا يتنافس معها في إطار الجودة والمواصفات القياسية العراقية اذ تعتمد تلك الصناعة وتصديرها على تحقيق الجانب الربحي فقط.

ويضيف الهاشمي ان اتباع بعض الضوابط من شأنه حماية هذه الصناعة المهمة من خلال وضع آليات محددة للاستيراد بموجب الضوابط والمواصفات القياسية المحلية وإخضاع جميع السلع والبضائع المستوردة الى فحوصات الأجهزة المختبرية، والعمل على وضع التعرفة الجمركية على تلك المواد الداخلة الى البلاد مما يسهم في حماية المنتج المحلي من جهة وتوفير مدخولات مادية كبيرة للبلد.

ويرى ان دعم الصناعات الإنشائية لا يتم من خلال إجراء عمليات التطوير والتغييرات عليه فقط بل الإسهام في حل المشكلات التي يعاني منها القطاع في ظل التحولات الأخيرة والمستجدات الطارئة في مجالات السوق العالمية وتعرض الكثير من الصناعات في العالم الى مخاطر حقيقية بسبب الأزمات المالية العالمية المتكررة وزيادة اعداد البطالة وغيرها ،وكذلك تقديم القروض المالية والتسهيلات المصرفية للصناعيين وبمعدلات فائدة قليلة وبدون فائدة في بعض المجالات وغيرها من الإجراءات التي تهدف الى تشجيع قطاع الصناعات الإنشائية في العراق.

فيما يقول الدكتور سالم نعمة الحلفي أستاذ الاقتصاد السياسي في جامعة النهرين ان إعادة الحياة من جديد في أوصال الصناعات الإنشائية العراقية يتطلب العمل باكثر من محور منها تشكيل لجنة حكومية تتكون من عضوية عدد من الوزارات والمؤسسات الإنتاجية والمنظمات والاتحادات الصناعية والتجارية المعروفة في الصناعة العراقية تعتمد في عملها على دراسات معدة بهذا الصدد توضح المناخات الملائمة لإعادة الحياة الى الصناعات الإنشائية وبحث سبل تطويرها في الوقت الحاضر والفترة المقبلة، وكذلك إعداد جميع المتطلبات التي من شأنها النهوض بواقع هذه الصناعات وجعل النتائج الفعلية من وراء تشكيل هذه اللجنة ايجابي يصب في مصلحة الدولة والمواطن على حد سواء ،لان صناعاتنا الإنشائية تعد من أقدم الصناعات الإنشائية والتحويلية في المنطقة وهي لها المرتبة الكبيرة بين الصناعات المماثلة في الدول الأخرى متى ما توفرت لها جميع متطلباتها من امتلاك الأدوات الصناعية الحديثة الضرورية في الصناعة ووسائل الدعم الأخرى كالإعفاءات الضريبية والقروض الميسرة وخطوط الانتاج الحديثة والمتطورة، وذلك من شانه تحقيق التقدم في هذه الصناعة وتفعيل دورها في مجالات البناء والاعمار والمشاريع الاستثمارية الكبيرة المقبلة، خاصة انها تمتاز بالجودة والنوعية الممتازة التي تناسب الظروف المحلية والمواصفات القياسية العراقية،وبما يسهم في تعزيز مكانة الصناعة العراقية ودورها في السوق المحلية وإعادة ثقة المواطن بالصناعات المحلية التي تراجعت خلال السنوات المنصرمة لصالح الصناعات والبضائع المستوردة.

من الواقع الاقتصادي

عجز الموازنة

عباس الغالبي

حدد عجز الموازنة العامة للدولة للعام الحالي ٢٠١٠ بواقع ١٨ تريليون دينار، في وقت يؤكد كثير من الخبراء ان العجز حسابي وليس حقيقياً، وهو لا يتطلب بضوء الوقائع والمعطيات قرضاً من صندوق النقد الدولي كما أعلنت عن ذلك وزارة المالية التي قالت انها تنوي الاقتراض من صندوق النقد لتغطية العجز في الوقت الذي تشهد فيه أسواق النفط ارتفاعا متواصلاً وتدريجياً بحيث تتأرجح الآن الاسعار بين الـ٧٥ دولاراً و٨٠ دولاراً للبرميل الواحد، وان الموازنة العامة أحتسبت على أساس ٦٢ دولاراً للبرميل الواحد.

وإزاء هذه المعطيات فان وفورات وزيادات مالية تحصل بضوء حجم التصدير الحالي البالغ اقل من مليوني برميل يومياً، وهي بحكم الحسابات البسيطة الأولية تفوق حجم العجز البالغ ١٨ تريليون دينار، حيث تنتفي الحاجة الى الاقتراض وحوالات الخزينة التي عادة ما تلجأ اليها وزارة المالية لسد العجز الحاصل في الموازنات السنوية، ومن الطبيعي ان تتكئ الموازنة في حالتي الصرف والعجز على حجم الواردات النفطية ذلك ان الموازنة مازالت تعتمد بما يتجاوز حاجز ال٩٠٪ على الصادرات وعائداتها النفطية ولم تنفتح على مصادر تمويل أخرى هي أقرب اليها من حبل الوريد، ألا انها مازالت غير مفعلة تعاني من سبات مطبق في ظل الاختلالات التي يتسم بها الاقتصاد العراقي وغياب البرنامج الاقتصادي الحكومي وعدم وضوحه على ارض الواقع.

وبقدر ما يؤثر العجز على مسار الموازنة وإمكانية تغطيته من مصادر تمويل متعددة الا ان الواقع الحالي يرى ان العجز حسابي وبالإمكان تغطيته، ما يجعل الحاجة ملحة للتخطيط من الآن الى موازنة تكميلية جلها استثمارية لتأكيد النهج الاستثماري الساعي الى تنفيذ مشاريع في مختلف القطاعات الاقتصادية بضوء الحاجة الملحة للمشاريع، لاسيما وان مطالبات ظهرت بشكل جلي خلال الفترة القليلة الماضية من قبل الحكومات المحلية في المحافظات كافة تدعو فيها لزيادة التخصيصات الاستثمارية لها لحاجتها الماسة لجملة من المشاريع الخدمية والعمرانية جلها ترتبط ارتباطا وثيقاً بالحياة اليومية للمواطن، وهي فرصة لوزارة المالية والقائمين على اعداد الموازنات فيها لجعل الموازنة التكميلية للعام الحالي استثمارية خالصة بضوء الزيادة المتوقعة لاسعار النفط وزيادة الطلب عليه في الأسواق العالمية.

abbas.abbas80@yahoo.com

شركة ألمانية تبحث إمكانية إقامة مشاريع زراعية وإسكانية في البصرة

البصرة/ وكالات

ذكر بيان صادر عن محافظة البصرة ان محافظها شلتاغ عبود المياح بحث مع شركة ألمانية إقامة مشاريع استثمارية في قطاعي الزراعة والإسكان في المدينة حسب بيان صادر عن إعلام المحافظة.

وجاء في البيان ان محافظ البصرة بحث مع مدير شركة الميعاد الألماني كريم الياسري فرصة حصوله على مشاريع استثمارية في قطاعي الزراعة والإسكان.

ونقل البيان عن محافظ البصرة قوله ان الصناعة الألمانية معروفة على المستوى العالمي وقد شهدنا إقبالا من عدة حكومات محلية ألمانية للفوز بفرص استثمارية في البصرة.

وبين ان الحكومة المحلية تسعى للنهوض بالواقع الخدمي بالمدينة وتحاول إعادة تأهيل البنى التحتية للمحافظة وهي مستعدة للتعاون مع كل الجهود البناءة في هذا الإطار.

وأشار إلى ان هناك تنافساً عالمياً للفوز بمشاريع استثمارية في البصرة التي تشكل اليوم نقطة جذب بما تملكه من ثروات طبيعية وموقع جغرافي وثروات بشرية متميزة.

ومن جانبه قال مدير الشركة الألمانية ان هنالك مشروع التوأمة بين مدينة البصرة ومدينة شتوتغارت الألمانية وهو موجود ونسعى إلى تطبيقها.

وأضاف ان الشركة لديها لقاءات مع عدة وزارات للفوز بفرص استثمارية في قطاعي الزراعة والبناء وإنشاء المشاريع الإسكانية وتشغيل الآبار الارتوازية باستخدام الطاقة الشمسية.

تقرير: انخفاض استثمارات الطاقة والزراعة يشكل خطراً على العالم

بيروت/ وكالات

تراجعت الاستثمارات في مجالي الطاقة والزراعة، والأمراض المزمنة، هي من بين "المخاطر الرئيسية" المحدقة بالعالم، في العام ٢٠١٠ الحالي، وذلك وفقا للتقرير الذي يصدره "المنتدى الاقتصادي العالمي"، بشكل سنوي.

وبعد استعراضه إحداثيات الأزمة المالية التي عصفت بالعالم، على مدى العامين الماضيين، وتبعاتها، دعا التقرير بحسب وكالة كردستان للأنباء (آكانيوز)، إلى "ضرورة تغيير أنماط التفكير لناحية اعطاء أهمية اكبر لإدارة المخاطر".

واعتبر التقرير ان انخفاض الاستثمارات في مجالي الطاقة والزراعة، والأمراض المزمنة، "التي لا تُمنح الأهمية الكافية" مثل مرض السكري، من بين المخاطر التي تهدد العالم في ٢٠١٠، في المجال الاقتصادي.

و لفت التقرير إلى أن "الجريمة والفساد ينتشران بسرعة"، من دون ان تمنحهما الدول "الأهمية الكافية واللازمة لمعالجتهما".

وبشأن الطاقة، جاء في التقرير ان "الأزمة المالية وانخفاض اسعار النفط، أديا الى انخفاض الاستثمارات في مجال الطاقة وخصوصاً في مجال الطاقة البديلة"، محذّراً من مغبة استمرار تراجع الاستثمارات في هذا المجال، وفي مجال الزراعة.

وحث التقرير على زيادة الإنتاج الزراعي والغذائي "من اجل تأمين الغذاء، لسكان الأرض، الذين يتنامى عددهم بسرعة".

صحياً، وضع التقرير مرض السكري في أعلى قائمة المخاطر المحدقة بالعالم، ولكنه حذّر من خطر انتشار أمراض القلب والأمراض السرطانية، "التي تنعكس سلبا على الإنتاجية والنمو"، وخصوصاً في البلدان النامية، محذّراً من جهة اخرى من مخاطر انتشار الأدوية المزوّرة.

تنفيذ ٩١ مشروعا خدميا في كربلاء

كربلاء/ وكالات

قال رئيس لجنة الأعمار والتخطيط الستراتيجي في مجلس محافظة كربلاء عباس ناصر حساني أنه تم الانتهاء من تنفيذ ٩١ مشروعا لقطاعي الماء والمجاري، حتى مطلع العام الجديد، زادت كلفها الإجمالية على ٤١ مليار دينار.

وقال حساني في تصريحات صحفية نشرت مؤخراً ان "الشركات المحلية والمقاولين في كربلاء نفذوا نحو ٩١ مشروعاً لصالح دائرتي الماء والمجاري بلغت كلفها الإجمالية نحو ٤١ ملياراً و٣٢٠ مليون دينار". وأضاف :"ان مشاريع قطاع الماء بلغ عددها ٥٣ مشروعا وبكلفة ١١ ملياراً و٤٩١ مليون دينار في حين بلغ عدد مشاريع المجاري ٣٨ مشروعا بكلفة ٢٩ ملياراً و٨٢٩ مليون دينار".

وأشار إلى ان هذه المشاريع توزعت على مدن المحافظة، منها ٢٥ مشروعاً للماء في مركز كربلاء بكلفة أربعة مليارات و٦٢٧ مليون دينار و٢٤ مشروعا للمجاري بكلفة ١٩ ملياراً و٧٠٩ دنانير، وفي ناحية الحر تم تنفيذ ثمانية مشاريع للماء بكلفة مليارين و٦٢٣ مليون دينار وتنفيذ ستة مشاريع للمجاري بكلفة ستة مليارات و٤٢٧ مليون دينار، وفي ناحية الحسينية (٢٠كم شمال كربلاء) أنجز ١٣ مشروعا للماء ومشروعاً واحداً للمجاري بكلفة مليار و٧٩٣ مليون دينار، مضيفا بان قضاء الهندية (٢٠ كم شرق كربلاء) شهد انجاز ثلاثة مشاريع للماء وأربعة مشاريع للمجاري بكلفة إجمالية زادت على مليار و٨٥٨ مليون دينار.

وتابع الحسناوي: ان ناحية الجدول الغربي (٢٣كم شرق كربلاء) أنجز فيها مشروع واحد للمجاري بكلفة ٧٥٥ مليون دينار وفي قضاء عين التمر (٨٥كم غرب كربلاء) أنجزت ثلاثة مشاريع للماء ومشروعين للمجاري بكلفة إجمالية زادت على مليارين و٩٦٩ مليون دينار وتم كذلك انجاز مشروع واحد للماء في ناحية الخيرات (٢٢كم شرق كربلاء) بكلفة زادت على ٥٣٩ مليون دينار.

ولفت الحسناوي إلى ان هذه المشاريع تأتي ضمن مشاريع تنمية الأقاليم لعام ٢٠٠٨ وهي مشاريع أنجزت بالكامل.

خبراء يشككون بالقدرة على رفع إنتاج النفط إلى مستويات قياسية

بغداد/ متابعة المدى

شكك الخبير في الشؤون الاقتصادية هاشم دنون بتصريحات المسؤولين الحكوميين بشأن زيادة انتاج العراق للنفط الخام، واصفا إياها بالدعاية السياسية، لأن العراق، وبحسب تعبيره، لا يمتلك الآليات الإنتاجية اللازمة للسيطرة على هكذا زيادة. وقال دنون بحسب "راديو سوا" إن هناك "مبالغة كبيرة" في هذه التصريحات، مشيرا إلى أن "الزيادة المقبولة في الإنتاج تكون في حدود أربعة ملايين ونصف المليون أو خمسة ملايين" برميل يوميا. فيما اكد الناطق الرسمي باسم وزارة النفط عاصم جهاد أن معدلات الإنتاج التي أعلنت الوزارة أنها تطمح بالوصول إليها جاءت ضمن جولتي التراخيص النفطية الأولى والثانية وقد أعلنت عنها شركات عالمية تعاقدت مع الوزارة.

وعرض جهاد معدلات الإنتاج التي تعهدت الشركات الأجنبية الفائزة بالوصول إليها خلال الأعوام الستة القادمة.

ويشار إلى أن جولة التراخيص الثانية بدأت يوم الـ ١١ من الشهر الماضي ، وأعلن الوزير حسين الشهرستاني خلالها إن إنتاج العراق سيصل إلى أكثر من ١١ مليون برميل يوميا خلال السنوات الست القادمة.

في غضون ذلك دعا عبد الرحمن مصطفى محافظ كركوك مجلس النواب إلى ضرورة الإسراع في المصادقة على قانون تخصيص نصف دولار عن كل برميل نفط ينتج من المحافظة. وقال بحسب "راديو سوا" إن المطالبة بهذا الأمر بدأت " بعد عملية التحرير.. حيث تمت مفاتحة الأمانة العامة لمجلس الوزراء بهذا الموضوع"، مضيفا أن "الطلب حاليا أمام البرلمان للمصادقة عليه".

وأكد مصطفى أن الإيرادات النفطية من شأنها أن تسهم في النهوض بواقع المدينة الخدمي والعمراني.

وكان مجلس الوزراء قد وافق في وقت سابق من العام الماضي على مشروع قرار يسمح للمحافظات المنتجة للنفط بالحصول على حصة من إيراداتها النفطية.

الى ذلك قال مصدر ملاحي ان صادرات النفط من مرافئ التصدير في البصرة تراجعت بمقدار النصف يوم الجمعة بسبب سوء الأحوال الجوية لكنها تحسنت بعض الشيء يوم السبت. وأضاف المصدر بحسب رويترز والذي اشترط عدم نشر اسمه ان الصادرات تراجعت يوم الجمعة الماضي الى ٨٤٠ ألف برميل يوميا من ١,٦٣٢ مليون برميل يوميا في اليوم السابق ثم عاودت الارتفاع اليوم الى ١,٠٨ مليون برميل يوميا بسبب أمطار غزيرة ورياح عاتية عطلت الصادرات.

الاتصالات توقع عقداً لاستيراد أجهزة الهاتف اللاسلكي

بغداد/ علي الكاتب

أبرمت الشركة العامة للاتصالات والبريد عقدا مع احدى الشركات العالمية المتخصصة لاستيراد الاف الأجهزة اللاسلكية التي تعمل بواسطة الشريحة (UIMCARD) وهي من أجهزة الاتصال الثابتة والنقالة التي تتوفر فيها خدمات (الصوت والرسائل القصيرة (SMS) والانترنت)، إضافة الى أجهزة (USB) مودم الذي يربط على جهاز الحاسوب للحصول على خدمة الانترنت مع توفير خدمات الفاكس. وقال الناطق الإعلامي لوزارة الاتصالات سمير علي الحسون ان هذا العقد يأتي ضمن جهود وزارة الاتصالات والشركة العامة للاتصالات والبريد للنهوض بواقع خدمات الاتصالات الهاتفية وخاصة اللاسلكية منها ضمن توجيهات السيد وزير الاتصالات المهندس فاروق عبد القادر للإسراع في إعادة خدمات الاتصالات الهاتفية للمواطنين.

وأضاف ان خدمة الاتصالات اللاسلكية ضمن هذه المنظومة توفر إمكانية الاتصال بالهواتف الأرضية وعدد من شركات الهاتف اللاسلكي الأخرى، وبتعرفة تتراوح بين (١٠-١٥) ديناراً للدقيقة الواحدة والاتصال الدولي بتعرفة ٥٠٠ دينار للدقيقة الواحدة لجميع أنحاء العالم و٢٥٠ ديناراً للساعة الواحدة من خدمة الانترنت.

ولفت الحسون الى ان مجلس ادارة الشركة العامة للاتصالات والبريد تبنى تعرفة جديدة للمكالمات الدولية تتراوح بين ٢٥٠ – ٥٠٠ دينار لمعظم دول العالم على وفق تصنيف تلك الدول ،ولقد تم رفع هذه التعرفة للوزارة لاستحصال الموافقات الرسمية بذلك لاقرارها.

وبما تجدر الإشارة اليه ان الشركة كانت هي الأولى بين الشركات العاملة في مجالات الاتصالات وخدمات الانترنت التي استخدمت تقنية الاتصالات اللاسلكية في العراق سنة ٢٠٠٥ وقامت بتحديث المنظومة لتصبح بدالاتها من الجيل الثالث 3G تعمل ببطاقة الدفع المسبق وبفئات متعددة.

حركة السوق

المواد الانشائية

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	طن واحد	١٨٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	طن واحد	١٨٠,٠٠٠
السمنت الابيض	طن واحد	٢٠٠,٠٠٠
الرمل	قلاب سكس ٢٠ م٣	٥٠٠,٠٠٠
الحصى	قلاب سكس ٢٠ م٣	٥٠٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	١,٠٠٠,٠٠٠
شيش التسليح	طن واحد	٩٥٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

أسعار العملات

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار	١١٨٥ ديناراً عراقياً	١١٧٥ ديناراً عراقياً
اليورو	١٢٨٠ ديناراً عراقياً	١٣٠٠ دينار عراقي
الجنيه الاسترليني	٢٣٦٩ ديناراً عراقياً	٢٣٥٩ ديناراً عراقياً

المعادن

المعدن	سعر البيع للمثقال بالدينار	سعر الشراء للمثقال بالدينار
الذهب عيار ٢٤	١٩٥,٠٠٠	١٨٥,٠٠٠
الذهب عيار ٢١	١٧٥,٠٠٠	١٦٠,٠٠٠
الذهب عيار ١٨	١٥٥,٠٠٠	١٤٠,٠٠٠
الفضة	٨٠٠٠	٧٥٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

الفواكه		الخضراوات	
المادة	السعر كيلو	المادة	السعر كيلو
كيوي مستورد	١٥٠٠ دينار	باذنجان عراقي	٧٥٠ ديناراً
عرموط مستورد	١٥٠٠ دينار	خيار ماء عراقي	٧٥٠ ديناراً
تفاح مستورد	١٢٥٠ دينار	طماطم عراقي	٧٥٠ ديناراً
لهانة	١٠٠٠ دينار	شجر عراقي	٧٥٠ ديناراً
ألو عراقي	١٥٠٠ دينار	بصل اخضر	٧٥٠ ديناراً
شوندر	٧٥٠ ديناراً	بصل	١٠٠٠ دينار
موز مستورد	١٢٥٠ دينار	بطاطا عراقي	١٠٠٠ دينار
شلغم	٧٥٠ ديناراً	فلفل عراقي	١٠٠٠ دينار
برتقال	١٠٠٠ دينار		
رمان	١٠٠٠ دينار		
ليمون	١٥٠٠ دينار		